بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الباحث: د/ يونس لقصير

الرتبة العلمية: أستاذ مشارك بجامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة-.

البريد الإلكتروني: lekciryounes@gmail.com

الملتقى دولي:

الجامع المسند الصحيح للإمام البخاري

في ميزان النقد العلمي

الجهة المنظمة:

جامعة الزيتونة بتونس بالتعاون مع جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة – الجزائر-

تاريخ الملتقى:

أيام: 25و26و27 نوفمبر 2025م

المحور السادس:

الشبهات المثارة حول الجامع المسند الصحيح للإمام البخاري

في ميزان النقد الحديثي

عنوان المداخلة:

شبهة عرض أحاديث صحيح الإمام البخاري على القرآن الكريم

– دراسة تحليلية نقدية لنماذج تطبيقية-

The Allegation of Referring the Hadiths of Sahih al-Bukhari to the Holy Qur'an - An Analytical Critical Study of Applied Models-

الملخص: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تكشف عن واحدة من أهم الشبه التي يوظفها الطاعنون في أحاديث السنة عموما وفي صحيح الإمام البخاري على وجه الخصوص؛ وهي: شبهة العرض على القرآن الكريم.

لذلك فإن إشكاليتها الرئيسية تدور حول التساؤل التالي: ما المقصود بشبهة عرض أحاديث السنة على القرآن الكريم؟.

وقد سعت الدراسة إلى تجلية هذه الشبهة وبيان تهافتها، وذلك من خلال بيان العلاقة التكاملية بين أحاديث السنة النبوية والقرآن الكريم، وكذا دراسة بعض النماذج التطبيقية لأحاديث من صحيح الإمام البخاري طعن في صحتها باستخدام هذه الشبهة، مع تحليل تلك الطعون ونقدها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن:

– العلاقة بين القرآن الكريم وأحاديث السنة النبوية هي علاقة تكاملية؛ فالسنة إما مؤكدة لأحكام القرآن، أو مفصلة لمجملها، كما قد تستقل بالتشريع فتأتي بأحكام جديدة.

– تهافت هذه الشبهة وضعف حججها، وقلة اطلاع أصحابها على علوم الشريعة عموما وبخاصة ما تعلق منها بالتفسير وشرح الحديث.

الكلمات المفتاحية: الشبهة، القرآن الكريم، صحيح البخاري، دراسة.

The summary: The importance of this study lies in its exposure of one of the most significant misconceptions employed by those who challenge the hadiths of the Sunnah in general and the Sahih of Imam al-Bukhari in particular: the misconception that they are compared to the Holy Qur'an.

Therefore, its main problem revolves around the following question: What is meant by the misconception that the hadiths of the Sunnah are compared to the Holy Qur'an?

The study sought to clarify this misconception and demonstrate its absurdity by demonstrating the complementary relationship between the hadiths of the Prophet's Sunnah and the Holy Qur'an. It also examined some practical examples of hadiths from Sahih al-Bukhari whose authenticity has been challenged using this misconception, while analyzing and critiquing these challenges.

The study concluded that:

-The relationship between the Holy Qur'an and the hadiths of the Prophet's Sunnah is complementary; the Sunnah either confirms the rulings of the Qur'an or elaborates on their generalities. It may also act as an independent legislative authority, introducing new rulings.

- The absurdity of this misconception, the weakness of its arguments, and the lack of knowledge of its proponents of Islamic law in general, particularly those related to interpretation and explanation of hadith.

Keywords: Doubt, Holy Quran, Sahih al-Bukhari, Study.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فإنه من المقرر لدى علماء الإسلام بأن السنة النبوية هي مصدر أساس من مصادر التشريع الإسلامي مع القرآن الكريم؛ فهي واجبة الاتباع كالقرآن، ولها مكانة عظيمة في نفوس المسلمين على مر القرون والأزمان.

وأصح كتب السنة على الإطلاق: صحيح الإمام البخاري؛ الذي تلقته الأمة بالقبول والتعظيم، وخدمه علماء الإسلام في العصر الحاضر والقديم.

لكن شهد عصرنا الحديث هجمات متوالية وأصوات متعالية؛ تثير حول هذا الكتاب الجليل سيلا من الشبهات ووابلا من الانتقادات؛ تفتقر في أغلبها إلى النقد العلمي والأسلوب المنهجي.

وهذه الورقة البحثية غرضها؛ تسليط الضوء على شكل من أشكال هذه الشبهات والانتقادات؛ وهي الشبهة القائلة بـ: وجوب عرض أحاديث صحيح البخاري على القرآن الكريم؛ والتي رد قائلوها ومُدَّعوها أكثر أحاديث هذا الكتاب بحجة عدم موافقتها للقرآن الكريم.

أهمية البحث: تكمن أهمية الموضوع في الكشف عن واحدة من أهم الشبه التي يوظفها الطاعنون في أحاديث السنة عموما وفي صحيح الإمام البخاري على وجه الخصوص، ومحاولة تجليتها وإعطاء نماذج تطبيقية عنها، ومن ثم تحليل هذه النماذج ونقدها وفق المناهج العلمية.

إشكالية البحث: تدور إشكالية هذه الدراسة حول إحدى أبرز الشبهات التي يُطعن بها في أحاديث صحيح الإمام البخاري؛ وهي: شبهة عرض الأحاديث على القرآن؛ ويمكن صياغة الإشكال الرئيسي لهذه الورقة البحثية في التساؤل التالي: **ما المقصود بشبهة عرض أحاديث السنة على القرآن الكريم؟**.

وسأسعى في ضوء هذا التساؤل الرئيسي إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي العلاقة بين أحاديث السنة والقرآن الكريم؟.
- ما هي الملابسات التاريخية لظهور شبهة عرض أحاديث السنة على القرآن الكريم؟.
- هل هناك نماذج واقعية تطبيقية لهذه الشبهة حول أحاديث صحيح البخاري؟.
- كيف يمكن تقديم قراءة تحليلية نقدية لهذه النماذج؟.

عنوان الدراسة: جاءت هذه الورقة البحثية موسومة بـ :

شبهة عرض أحاديث صحيح الإمام البخاري على القرآن الكريم

– دراسة تحليلية نقدية لنماذج تطبيقية–

أهداف الدراسة: يمكن إجمال أهم الأهداف والفوائد المرجوة من هذه الورقة البحثية فيما يلي:

- بيان العلاقة بين أحاديث السنة والقرآن الكريم.
- الوقوف على الملابسات التاريخية لظهور شبهة عرض أحاديث السنة على القرآن الكريم.
- ذكر نماذج واقعية تطبيقية لهذه الشبهة حول أحاديث من صحيح الإمام البخاري وتحليلها ونقدها.

الدراسات السابقة: لم أقف بحسب بحثي واطلاعي على دراسة مستقلة تطبيقية – حول أحاديث صحيح الإمام البخاري– أفردت هذا الموضوع بذاته، لكن هناك دراسات عامة حول الشبه التي يُطعن بها في أحاديث السنة عموما وأحاديث صحيح البخاري خصوصا، مع ذكر نماذج تطبيقية وتحليلها ونقدها؛ ومن أهم هذه الدراسات:

1/ **طعون المعاصرين في أحاديث الصحيحين الخاصة بأسباب النزول والتفسير بدعوى مخالفة القرآن دراسة نقدية:** وهي عبارة عن رسالة دكتوراة للباحث: علي صالح علي مصطفى، صادرة سنة 2010م عن كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية.

2/ **نقض المطاعن المعاصرة في متون الصحيحين:** للكاتب عبد الرحمن بن عبد الله الحازمي، الصادر في طبعته الأولى سنة 1443هـ/2023م عن مكتبة الإمام الذهبي بالرياض.

3- **شبهة عرض السنة على القرآن والرد عليها،** مقال للباحثة هناء عبد الله سليمان ابو داوود منشور بمجلة: كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: 144، (مارس 2010م).

4/ **ضوابط عرض الحديث النبوي على القرآن الكريم:** وهي دراسة تطبيقية لمجموعة من الباحثين نشرت سنة 2019م بمجلة (journal of Islam in Asia) بجامعة السلطان قابوس.

ولعل الإضافة في هذه الورقة البحثية تتمثل في محاولتها الجمع بين:

- **التأصيل النظري:** للعلاقة بين القرآن الكريم وأحاديث السنة، وكذا التعريف بحقيقة شبهة عرض الحديث على كتاب الله عز وجل.

- وبين **التمثيل التطبيقي:** من خلال التمثيل ببعض النماذج التطبيقية لتوظيف هذه الشبهة – للطعن في أحاديث من صحيح الإمام البخاري– وتحليلها ونقدها.

المناهج المتبعة: من المناهج المتبعة في هذه الدراسة:

المنهج الوصفي: حيث لا مست هذه الدراسة هذا المنهج من خلال وصف العلاقة بين القرآن الكريم وأحاديث السنة النبوية.

المنهج التحليلي النقدي: وذلك من خلال تحليل نماذج تطبيقية لطعون في أحاديث من صحيح الإمام البخاري؛ ونقد ما يستحق النقد منها.

خطة البحث: لقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة ومبحثين وخاتمة.

أما **المقدمة**: وتحوي عناصر المقدمة: أهمية الدراسة وإشكاليتها وأهدافها وخطتها...إلخ.

وأما **المبحث الأول**: فهو لبيان **علاقة أحاديث السنة بالقرآن الكريم**؛ وقد قسمته إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: موافقة أحاديث السنة للقرآن الكريم

المطلب الثاني: بيان أحاديث السنة لما جاء في القرآن الكريم

المطلب الثالث: استقلال أحاديث السنة بالتشريع

وأما المبحث الثاني: فقد جاء **لنقد شبهة عرض أحاديث صحيح البخاري على القرآن الكريم**؛ وقد قسمته إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الجذور التاريخية لشبهة عرض أحاديث صحيح البخاري على القرآن الكريم

المطلب الثاني: عرض نماذج من أحاديث صحيح البخاري طعن فيها بشبهة العرض على القرآن الكرم

المطلب الثالث: نقد نماذج من الطعون في أحاديث صحيح البخاري بشبهة العرض على القرآن الكريم

وأما **الخاتمة**: فتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: علاقة أحاديث السنة بالقرآن الكريم

لقد أكد القرآن الكريم على تعاضد مصدري التشريع الإسلامي – القرآن والسنة- وتكاملهما في آيات بينات؛ منها قوله تعالى: **{مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا}**[1]، وقوله سبحانه: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً}**[2].

[1] سورة النساء الآية: 80.

[2] سورة النساء الآية: 59.

ويمكن إجمال علاقة أحاديث السنة النبوية بالقرآن الكريم في ثلاثة أشكال أساسية؛ هي[1]:

1- أن تأتي موافقة لما جاء في القرآن الكريم.

2- أن تأتي بيان لما جاء في القرآن الكريم.

3- أن تأتي بتشريع مستقل.

المطلب الأول: موافقة أحاديث السنة للقرآن الكريم

حيث تأتي أحاديث السنة مقررة ومؤكدة للأحكام التي جاء بها القرآن الكريم؛ بحيث يصير للحكم دليلان من مصدرين: دليل مُثْبِت من القرآن، وآخر مُؤَيِّد ومؤكد من السنة النبوية. ومن هذه الأحكام: الأمر بالصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت؛ والنهي عن الشرك بالله وشهادة الزور والظلم وأكل مال الغير بالباطل وغير ذلك[2].

ومن أمثلة ذلك[3]:

1- قول النبي صلى الله عليه وسلم: **"بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلاَةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ"**[4]؛ مؤكد لقوله تعالى: **{وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ}**[5]، وقوله سبحانه: **{وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً}**[6]، وقوله عز وجل: **{فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ}**[7].

---

[1] خلاف عبد الوهاب، **علم أصول الفقه**، مكتبة الدعوة الإسلامية، الاسكندرية، ط8، 2002م، ص39.

[2] خلاف عبد الوهاب، **علم أصول الفقه**، ص39.

[3] الزحيلي وهبة، **الوجيز في أصول الفقه**، دار الفكر، دمشق، ط1، 1419هـ/1999م، ص38.

[4] البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت 256هـ)، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسننه وأيامه**، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، 1422هـ، كتاب الإيمان، **باب دُعَاؤُكُمْ إِيمَانُكُمْ**، ج1، ص8، رقم الحديث: 8. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، **صحيح مسلم**، بيت الأفكار الدولية: الرياض، دط، 1419هـ/1998م، ص40، كتاب الإيمان، باب قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: « بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ»، رقم الحديث: 122.

[5] سورة البقرة الآية: 43.

[6] سورة آل عمران الآية: 97.

[7] سورة البقرة الآية: 185.

2- قول النبي صلى الله عليه وسلم: **"اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا"**[1]؛ مؤكد ومؤيد لقوله تعالى: **{وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ}**[2].

المطلب الثاني: بيان أحاديث السنة لما جاء في القرآن الكريم

حيث تأتي أحاديث السنة النبوية مبينة وشارحة للأحكام التي جاء بها القرآن الكريم؛ فقد أعطى الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم حق التبيين والإيضاح لنصوص القرآن[3]؛ وذلك بقوله سبحانه: **{وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}**[4].

وهذا الإيضاح والبيان يتجلى في ثلاثة أقسام هي[5]:

1- بيان المجمل[6]: حيث بَيَّن النبي صلى الله عليه وسلم وفصَّل ما أجمل من عبادات ومعاملات وغيرها من الأحكام الواردة في القرآن الكريم؛ ومن أمثلة ذلك أن الله تعالى فرض الصلاة على المؤمنين في القرآن من غير بيان لأوقاتها وشروطها وأركانها؛ فبينت ذلك كله أحاديث السنة النبوية القولية والفعلية؛ وقال صلى الله عليه وسلم: **"صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي"**[7].

كما أن الحج والعمرة قد ورد الأمر بهما مجملا في القرآن الكريم؛ فعمد النبي صلى الله عليه وسلم إلى بيان وتفصيل أعمال الحج والعمرة؛ وقال: **"لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ، فَإِنِّي لاَ أَدْرِي لَعَلِّي لاَ أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ"**[8]. وهكذا سائر المعاملات من زواج وطلاق وبيوع وغيرها تولت أحاديث السنة تفصيل مجملها.

---

[1] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الأنبياء، باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً)، ج4، ص133، رقم الحديث: 3331. مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء، **ص**، رقم الحديث: 3720.

[2] سورة النساء الآية: 19.

[3] الزحيلي، **الوجيز في أصول الفقه**، ص40.

[4] سورة النحل الآية: 44.

[5] الزحيلي، **الوجيز في أصول الفقه**، ص38. الشهري يحي بن عبد الله بن يحي البكري، **مفهوم السنة وعلاقتها بالقرآن**، مقال منشور في مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد: 8، (ذو الحجة: 1430هـ)، ص220.

[6] **المجمل**: هو ما افتقر إلى بيان. ينظر: الحطاب أبو عبد الله محمد بن محمد الرعيني المالكي (ت954هـ)، **قرة العين لشرح ورقات إمام الحرمين**، تح: أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، 2007م، ص82.

[7] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الأذان، باب الأَذَانِ لِلْمُسَافِرِ إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً، ج1، ص128، رقم الحديث: 631.

[8] مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الحج، باب اسْتِحْبَابِ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ رَاكِبًا، ص712، رقم الحديث: 1297.

2- تخصيص العام[1]: وذلك بأن يأتي اللفظ عاما في القرآن الكريم فتأتي أحاديث السنة النبوية لتخصص هذا العموم؛ ومن أمثلة ذلك:

- قوله تعالى: **{يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ... }**[2] إلى آخر الآية؛ عام يثبت في كل أب وأم مورثين وفي كل ولد وارث، فجاءت أحاديث السنة النبوية فخصصت المورث بغير الأنبياء؛ حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم: **"لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ"**[3]، كما خصصت الوارث بغير القاتل بقوله صلى الله عليه وسلم: **"الْقَاتِلُ لاَ يَرِثُ"**[4].

- خصص قوله صلى الله عليه وسلم: **"لاَ تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلاَ عَلَى خَالَتِهَا"**[5] **عموم قوله تعالى: {وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاء ذَلِكُمْ}**[6].

3- تقييد المطلق[7]: وذلك بأن يأتي اللفظ مطلقا في القرآن الكريم فتأتي أحاديث السنة النبوية لتقيد هذا الإطلاق؛ ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: **{وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ**

---

[1] **العام**: هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له دفعة من غير حصر. ينظر: الشنقيطي محمد الأمين بن محمد المختار الجكني (ت 1393هـ)، **مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر**، دار علم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1426هـ، ص318.

[2] سورة النساء الآية: 11.

[3] مسلم، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب حُكْمِ الْفَيْءِ، ص729، رقم الحديث: 1757.

[4] الحديث أخرجه الترمذي محمد بن عيسى بن سورة (ت279هـ)، **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي**، تح: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ط2، 1398هـ/1978م، ج4، ص425، رقم الحديث: 2109. كما أخرجه ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت 273هـ)، **سنن ابن ماجة**، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، دط، دت، ج2، ص884، حديث رقم: 2646.
وهذا الحديث أعله الترمذي بقوله: "هذا حديث لا يصح ولا يعرف إلا من هذا الوجه؛ وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة قد تركه بعض أهل الحديث منهم أحمد بن حنبل" اهـ. لكن قال البيهقي في السنن الكبرى: "إسحاق بن عبد الله لا يحتج به إلا أن شواهده تقويه". اهـ. ولقد حَسَّن هذا الحديث وقَوَّاه لكثرة شواهده كل من: ابن حجر والألباني. ينظر: البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين (ت 458هـ)، **السنن الكبرى**، دائرة المعارف العثمانية: الهند، ط1، 1352هـ، ج6، ص220. ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، **هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة**، تح: علي بن حسن عبد الحميد الحلبي، دار ابن القيم: الدمام، ط1، 1422هـ/2001م، ج3، ص231. الألباني محمد ناصر الدين (ت 1420هـ)، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، المكتب الإسلامي: بيروت، ط1، 1399هـ/1979م، ، ج6، ص118.

[5] البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب باب لاَ تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، ج7، ص12، رقم الحديث: 5108. مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب تَحْرِيمِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا فِي النِّكَاحِ، ص554، رقم الحديث: 1408.

[6] سورة النساء الآية: 24.

[7] **المطلق**: هو المتناول لواحد لا بعينه باعتبار حقيقة شاملة لجنسه. ينظر: الشنقيطي، **مذكرة أصول الفقه**، ص361.

حَكِيمٌ}[1]؛ حيث أطلق القطع في الآية الكريمة ولم يُقيد بموضع خاص؛ حيث أن اليد تطلق على الكف وعلى الساعد وعلى الذراع؛ لكن جاءت سنة النبي صلى الله عليه وسلم لتقيد هذا الإطلاق وتحدد موضع القطع وهو الرُّسْغ أو مفصل الكف[2].

المطلب الثالث: استقلال أحاديث السنة بالتشريع

السنة النبوية كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام وفرض الأحكام؛ فقد تأتي أحاديثها بأحكام جديدة سكت عنها القرآن الكريم، فتصير بذلك منشئة لتلك الأحكام؛ لكونها لم ترد في آيات الذكر الحكيم. ومن أمثلة ذلك[3]:

1- تحريم لحوم الحمر الأهلية: ففي الصحيحين عَنِ أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال: **"حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لُحُومَ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ"**[4].

2- فرض زكاة الفطر: ففي الصحيحين عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: **"فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاَةِ"**[5].

3- تحريم اتخاذ أواني الذهب والفضة ولبس الحرير للرجال: يقول صلى الله عليه وسلم: **"لاَ تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلاَ الدِّيبَاجَ، وَلاَ تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلاَ تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَنَا فِي الآخِرَةِ"**[6].

---

[1] سورة المائدة الآية: 38.

[2] الزحيلي، **الوجيز في أصول الفقه**، ص38. الشهري، **مفهوم السنة وعلاقتها بالقرآن**، ص221.

[3] الزركشي بدر الدين محمد بن بهاء الدين الشافعي (ت 794هـ)، **البحر المحيط في أصول الفقه**، دار الصفوة، القاهرة، ط2، 1413هـ/1992م، ج4، ص164. الشوكاني محمد بن علي (ت1255هـ)، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تح: أبو حفص سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض، ط1، 1421هـ/2000م، ج1، ص187.

[4] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الذبائح، باب لُحُومِ الْحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ، ج7، ص95، رقم الحديث: 5527. مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الصيد والذبائح، باب تَحْرِيمِ أَكْلِ لَحْمِ الْحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ، ص803، رقم الحديث: 1936.

[5] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الزكاة، باب فَرْضِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ، ج2، ص130، رقم الحديث: 1503. مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الزكاة، باب زَكَاةِ الْفِطْرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ، ص379، رقم الحديث: 984.

[6] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الأطعمة، باب الأَكْلِ فِي إِنَاءٍ مُفَضَّضٍ، ج7، ص77، رقم الحديث: 5426. مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب اللباس والزينة، باب تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ إِنَاءِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، ص857، رقم الحديث: 2067.

المبحث الثاني: نقد شبهة عرض أحاديث صحيح البخاري على القرآن الكريم

من أخطر الشبهات التي أثارها الطاعنون في أحاديث الصحيحين: شبهة عرض الأحاديث على القرآن الكريم؛ حيث وظف هؤلاء الطاعنون هذه الشبهة لرد كثير من الأحاديث التي أجمع نقاد الحديث على تصحيحها.

وحقيقة هذه الشبهة تقوم على الادعاء بأن كثيرا من الأحاديث التي قبلها المحدثون وحكموا بثبوتها وفق قواعد النقد عندهم؛ تخالف ما جاء في القرآن الكريم، وعليه فلا بد من عدم التسليم ابتداء بثبوتها حتى تعرض على القرآن الكريم.

وهذا المبحث يتناول إعطاء صورة موجزة عن هذه الشبهة؛ من خلال بيان جذورها التاريخية، وعرض بعض نماذجها التطبيقية، ثم نقدها وفق القواعد العلمية الموضوعية.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لشبهة عرض أحاديث صحيح البخاري على القرآن الكريم

لقد شهدت سنة النبي صلى الله عليه وسلم عموما حملات تشكيك قادتها فرق وطوائف على مر التاريخ الإسلامي، ومن جملة الذرائع والشبهات التي اتخذتها هذه الفرق والطوائف في طريق ذلك: عرض الأحاديث على القرآن الكريم؛ واحتجوا لشبهتهم هذه بأن أحاديث السنة يجوز على رواتها الخطأ أو النسيان أو الكذب، وقالوا: يكفينا القرآن فهو الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو وحده السالم من التغيير والتبديل.

وهذه الشبهة قد نقلها عنهم علماء الإسلام عبر القرون والأزمان، وناقشوهم فيها ونقدوا حججهم ونقضوها بالحجة والبيان؛ ومن أوائل من فعل ذلك الإمام الشافعي (ت204هـ) حيث نقل في كتاب "الأم" مناظرة ومناقشة جرت بينه وبين أحد هؤلاء؛ فاحتج الآخر بحديث منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "**مَا جَاءَكُمْ عَنِّي فَاعْرِضُوهُ عَلَى الْقُرْآنِ؛ فَإِنْ وَافَقَهُ فَأَنَا قُلْته، وَإِنْ خَالَفَهُ فَلَمْ أَقُلْهُ**"[1].

فبين الشافعي رحمه الله بطلان هذا الحديث رواية بقوله: "فهذا غير معروف عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ والمعروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا خلاف هذا، وليس يعرف ما أراد خاصا وعاما وفرضا

[1] الشافعي محمد بن إدريس (ت204هـ)، **الأم**، تح: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، المنصورة، ط1، 1422هـ/2001م، ج8، ص35- 36.

وأدبا وناسخا ومنسوخا إلا بسنته صلى الله عليه وسلم فيما أمره الله عز وجل به؛ فيكون الكتاب بحكم الفرض والسنة تُبَيِّنُه"[1].

واحتج رحمه الله على بطلان هذا الحديث دراية بما ثبت عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **"لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيه الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا نَهَيْت عَنْهُ أَوْ أَمَرْت بِهِ؛ فَيَقُولُ: مَا نَدْرِي، مَا وَجَدْنَاهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ"**[2].

كما احتج رحمه الله على وجوب طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما شرعه في سنته بقول الله عز وجل: **{وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}**[3].

وممن تناول هذه الشبهة بالتحليل والنقد العلامة بدر الدين الزركشي (ت 794هـ) في كتابه "البحر المحيط في أصول الفقه"؛ حيث عقد في "مباحث السنة" بابا بعنوان: "مسألة عرض الحديث على القرآن"؛ حيث ذكر بعض من قال بوجوب عرض الحديث على القرآن حتى يقبل أو يرد؛ ثم ناقش حججهم وبين بطلانها كالآتي[4]:

– أن حديث: **"ما أَتَاكُمْ عَنِّي فَاعْرِضُوهُ على كِتَابِ اللَّهِ"**[5] لو صح لاحتيج إلى عرضه على القرآن الكريم، وبعرضه على القرآن يتبين بطلانه؛ لكونه يخالف قوله تعالى: **{وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}**[6].

---

[1] الشافعي، **الأم**، ج8، ص36.

[2] الشافعي، **الأم**، ج8، ص36. الترمذي، **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي**، ج5، ص38، رقم الحديث: 2663. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

[3] سورة الحشر الآية: 7. الشافعي، **الأم**، ج8، ص36.

[4] الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، ج4، 351-352.

[5] أخرجه الدارقطني في سننه بلفظ: "**إِنَّهَا تَكُونُ بَعْدِي رُوَاةٌ يَرْوُونَ عَنِّي الْحَدِيثَ , فَاعْرِضُوا حَدِيثَهُمْ عَلَى الْقُرْآنِ فَمَا وَافَقَ الْقُرْآنَ فَخُذُوا بِهِ , وَمَا لَمْ يُوَافِقِ الْقُرْآنَ فَلَا تَأْخُذُوا بِهِ**". ثم قال الدارقطني: هذا وهم والصواب عن عاصم, عن زيد, عن علي بن الحسين, مرسلا عن النبي صلى الله عليه وسلم. اهـ. ونقل ابن عبد البر عن عبد الرحمن بن مهدي قوله: "الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث". اهـ. ثم قال ابن عبد البر: "وهذه الألفاظ لا تصح عنه صلى الله عليه وسلم عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه". اهـ. ينظر: الدارقطني علي بن عمر (ت385هـ)، **سنن الدارقطني**، مؤسسة الرسالة: بيروت، دت، ج5، ص372. ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري (ت 463هـ)، جامع بيان العلم وفضله، تح: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي: القاهرة، دط، دت، ج2، ص1191.

[6] سورة الحشر الآية: 7.

– أن الله تعالى قد أوجب في كتابه طاعة نبيه صلى الله عليه وسلم واتباعه، وأخبر بأنه **لا {يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى(3) إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى(4)}**[1]؛ فما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث إما أن يكون موافقا لما في القرآن الكريم فهو تأكيد له، وإما أن لا يوجد في الكتاب فهو ابتداء شرع من الله.

وفي القرنين الأخيرين شهد العالم الإسلامي حربا شعواء على السنة عموما وعلى صحيح الإمام البخاري على وجه الخصوص؛ وحملات تشكيك في ثوابت الأمة الدينية ومنها أحاديث السنة النبوية؛ يغذيها أعداء الإسلام والقوة الاستعمارية الكبرى، ويتولى تنفيذها بعض المثقفين والمفكرين ممن ينتسبون إلى أمة الإسلام[2].

وظهرت في خضم ذلك – في بدايات القرن العشرين في شبه القارة الهندية– جماعة عرفوا بـ: "القرآنيين" يَدَّعون الأخذ بالقرآن فقط وترك أحاديث السنة النبوية جملة؛ مرددين الحجج والشبه ذاتها، وسرعان ما انتشرت أفكارهم في بلاد العالم الإسلامي[3].

وسنستعرض في هذه الدراسة بعض النماذج التطبيقية لآراء هؤلاء في ردهم لأحاديث من صحيح الإمام البخاري بحجة مخالفتها للقرآن الكريم؛ مع تحليل تلك الآراء ونقدها.

المطلب الثاني: عرض نماذج من أحاديث صحيح البخاري طعن فيها بشبهة العرض على القرآن الكريم

لقد شهد العصر الحديث موجات حادة من التشكيك والطعن في أحاديث صحيح الإمام البخاري تولى كِبْرَها ثلة من المثقفين والكتاب العرب ممن تأثروا بالحضارة الغربية وأُشْربت قلوبُهم ثقافتها؛ فاستخدموا في سبيل ذلك شبهات ودعاوى مختلفة: فتارة بدعوى مخالفة الأحاديث للعقل؛ وتارة أخرى بدعوى معارضتها للعلم التجريبي، وثالثة بدعوى إساءتها للمرأة، ورابعة بدعوى مخالفتها للواقع...

ولعل من أبرز تلك الدعاوى التي تترس بها هؤلاء الطاعنون؛ دعوى مخالفة أحاديث صحيح الإمام البخاري للقرآن الكريم، مدعين أن وسيلة الكشف عن صحة الحديث أو ضعفه هي عرضه على كتاب الله؛ حتى قال أحدهم: **"ومقياس الكشف الذي يمكن الاعتماد عليه دون أن يرفضه أحد: هو فقط كتاب الله (القرآن)، وآيات القرآن هي التي لها الحق في أن تقبل أو ترفض الحديث؛ فإما أن تطابقه وتساير منحى اتجاه المعنى**

---

[1] سورة النجم الآيتين: 3 و 4.

[2] هناء عبد الله سليمان ابو داوود، **شبهة عرض السنة على القرآن والرد عليها**، مقال منشور بمجلة: كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: 144، (مارس 2010م)، ج2، ص251.

[3] هناء عبد الله، **شبهة عرض السنة على القرآن والرد عليها**، ص251.

والمفهوم العام لآيات الحق والهداية والنور، وإما أن تناقض وتعاكس اتجاه تلك المفاهيم بشكل عام، وبالتالي فهي موضوعة على الله والرسول محمد صلى الله عليه وسلم"[1].

وسأختار بعض النماذج من أحاديث صحيح الإمام البخاري والتي طعن فيها بعض المفكرين والكتاب بحجة أنهم عرضوها على القرآن فوجدوها مخالفة له؛ وهذه النماذج محل الدراسة هي:

الحديث الأول: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: **"سَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَارِئًا يَقْرَأُ مِنْ اللَّيْلِ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَرْحَمُهُ اللَّهُ؛ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً أَسْقَطْتُهَا مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا"**[2].

هذا الحديث طعن في صحته جماعة من المفكرين والكتاب منهم: جمال البنا[3] وسامر إسلامبولي[4]؛ بحجة أنه عند عرضه على القرآن يتبين – بحسب زعمهم-[5]:

- بأن هذا الحديث يتنافى مع قوله تعالى: **{سَنُقْرِؤُكَ فَلا تَنسَى}**[6]، **{وَلا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ}**[7]، **{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (9) }**[8].
- بأن في هذا الحديث تشكيكا في صحة القرآن وقداسته.
- بأن فيه طعنا في مقام النبوة والوحي وحرص النبي على حفظ القرآن وتبليغه.

---

[1] نيازي عز الدين، **دين السلطان**، دار الأهالي، دمشق، ط1، 1997م، ص163.

[2] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب فضائل القرآن، بَاب مَنْ لَمْ يَرَ بَأْسًا أَنْ يَقُولَ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَسُورَةُ كَذَا وَكَذَا، ج6، ص194، رقم الحديث: 5042.

[3] **جمال البنا**: مفكر مصري، ولد بمحافظة البحيرة سنة 1920م، أبوه هو الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا صاحب كتاب "الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني"، وأخوه هو حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، تحصل جمال على ديبلوم من مدرسة التجارة المتوسطة سنة 1937م، واشتغل بالتدريس بالمعهد النقابي مدة 35 سنة، اهتم بدراسة الثقافة الإسلامية والأدب، من مؤلفاته: الحجاب، روح الإسلام. توفي سنة 2013م. ينظر: كفاح كامل أبو الهنود، **التوظيف الحداثي لآيات المرأة وإشكالياته "جمال البنا نموذجا"**، دار الفاروق، عمان، ط1، 1433هـ/2012م، ص127-174.

[4] **سامر بن محمد نزار إسلامبولي**: كاتب سوري ولد في دمشق سنة 1963م، كان عضوا في اتحاد الكتاب العرب في سوريا منذ 2008م، يقيم حاليا في السويد. بلغت مؤلفاته حوالي عشرين كتابا منها: القرآن من الهجر إلى التفعيل، دراسة إنسانية في الروح والنفس والتفكير، تحرير العقل من النقل. ينظر: إسلامبولي سامر، **تحرير العقل من النقل**، مركز ليفانت للدراسات، الاسكندرية، ط3، 2019م، ص433.

[5] جمال البنا، **تجريد البخاري ومسلم عن الأحاديث التي لا تُلزِم**، دار دعوة الإحياء الإسلامي، القاهرة، دط، دت، ص277. إسلامبولي، تحرير العقل من النقل، ص366.

[6] سورة الأعلى الآية: 6.

[7] سورة طه الآية: 114.

[8] سورة الحجر الآية: 9.

الحديث الثاني: عن ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: **"اطَّلَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَهْلِ الْقَلِيبِ فَقَالَ: وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا؟، فَقِيلَ لَهُ: تَدْعُو أَمْوَاتًا!، فَقَالَ: مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لَا يُجِيبُونَ"**[1].

وممن طعن في صحة هذا الحديث الكاتب السوري: نيازي عز الدين[2]؛ حيث يدعي بأن هذا الحديث – بعد عرضه على القرآن– قد وجده مخالفا للآيات التي فيها أن الموتى لا يسمعون؛ ومنها[3]:

- قوله تعالى: **{إِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاء إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ (80)}**[4].
- قوله عز وجل: **{وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاء وَلا الأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ (22)}**[5].

الحديث الثالث: عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: **"مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ اللَّهُ؛ لاَ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلاَّ اللَّهُ، وَلاَ يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ إِلاَّ اللَّهُ، وَلاَ يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي الْمَطَرُ أَحَدٌ إِلاَّ اللَّهُ، وَلاَ تَدْرِى نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ، وَلاَ يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلاَّ اللَّهُ"**[6].

اعترض على هذا الحديث كل من: جعفر السبحاني[7] ونيازي عز الدين؛ مدعين بأنه عند عرضه على القرآن يتبين بأنه مخالف للآيتين[8]:

- آية سورة الأنعام: **{وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ}**[9].

---

[1] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الجنائز، باب مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ، ج2، ص98، رقم الحديث: 1370.

[2] **نيازي عز الدين**: كاتب سوري معاصر من أصل "شركسي"، ولد سنة 1938م، التحق بالجيش السوري سنة 1958م، واستقال منه سنة 1979م، هاجر إلى أمريكا سنة 1989م ليلتحق بعائلته حيث استقر هناك، له العديد من المؤلفات التي تطعن في السنة من بينها: دين السلطان، إنذار من السماء. ينظر: المشهداني ياسر محمد علي، **الرد الرصين على نيازي عز الدين**، مقال منشور على الشبكة العنكبوتية على الرابط التالي: https://ejournal.um.edu.my/index.php/JUD/article/download/44188/17132/144209، تاريخ التصفح: 2025/09/27م، 08:30.

[3] نيازي، **دين السلطان**، ص938.

[4] سورة النمل الآية: 80.

[5] سورة فاطر الآية: 22.

[6] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب التفسير، باب قَوْلِهِ (اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى وَمَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ)، ج6، ص79، رقم الحديث: 4697.

[7] **جعفر السبحاني**: من كبار علماء الشيعة؛ يلقب عندهم بآية الله العظمى، ولد بمدينة تبريز الإيرانية سنة 1347هـ، من أشهر مؤلفاته: مفاهيم القرآن، الإلهيات، الحديث النبوي بين الرواية والدراية. ينظر: الموقع الشيعي: "مركز الإشعاع الإسلامي" على الشبة العنكبوتية: https://www.islam4u.com/ar/authors/%D8%A7، تاريخ التصفح: 2025/09/27م، 19:50.

[8] نيازي، **دين السلطان**، ص323. السبحاني جعفر، **الحديث النبوي بين الرواية والدراية**، دار الأضواء، بيروت، ط1، 1420هـ/2000م، ص415-416.

[9] سورة الأنعام الآية: 59.

– آية سورة لقمان: **{إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (34) }**[1].

ويمكن إجمال ما ذَكَرَاه من مخالفة في الأمور التالية[2]:

– أن هذا الحديث شذ بحصر مفاتح الغيب في خمسة مع أن آية سورة الأنعام لا تدل على هذا الحصر؛ مما يدل على ضعفه.

– الحديث حصر نزول الغيث وعلم ما في الأرحام بالله وحده، خلافا لآية سورة لقمان التي لا دلالة فيها على هذا حصر؛ بدليل المغايرة في التعبير بين المعطوف والمعطوف عليه.

– الحديث استعمل لفظة: "المطر" للدلالة على نزول الماء من السماء دون تقييده بالعذاب، وهذا مخالف للاستعمال القرآني الذي يوظف لفظة: "المطر" للدلالة على العذاب، ويوظف لفظة: "الغيث" للدلالة على الخير.

المطلب الثالث: نقد نماذج من الطعون في أحاديث صحيح البخاري بشبهة العرض على القرآن الكريم

بعد عرض بعض النماذج من أحاديث تم الطعن في صحتها وردها بحجة مخالفتها للقرآن بعد عرضها عليه، نأتي إلى نقد هذه الدعاوى ومناقشة أوجه المخالفة وفق المنهج العلمي.

الحديث الأول: حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: **"سَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَارِئًا يَقْرَأُ مِنْ اللَّيْلِ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَرْحَمُهُ اللَّهُ؛ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً أَسْقَطْتُهَا مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا"**[3].

يمكن مناقشة ما ادُّعِي من أوجه مخالفة هذا الحديث للقرآن الكريم في النقاط التالية[4]:

1– النسيان من طبيعة البشر؛ وقد جاء في القرآن الكريم التصريح بوقوعه من خير البشر وهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام:

– فهذا نبي الله آدم عليه السلام قال الله عز وجل في حقه: **{وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا (115) }**[5].

---

[1] سورة لقمان الآية: 34.

[2] نيازي، **دين السلطان**، ص323.

[3] سبق تخريجه.

[4] الحازمي عبد الرحمن بن عبد الله، **نقض المطاعن المعاصرة في متون الصحيحين**، مكتبة الإمام الذهبي، الرياض، ط1، 1443هـ/2023م، ص260.

[5] سورة طه الآية: 115.

– وهذا نبي الله موسى عليه السلام يقول للخضر عليه السلام: **{قَالَ لا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ}**[1].

– وهذا نبي الله يوشع عليه السلام يقول لموسى عليه السلام: **{فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ}**[2].

2– أن القرآن الكريم قد صرح بوقوع النسيان من النبي صلى الله عليه وسلم؛ وذلك في آيات كريمات منها:

- قوله تعالى: **{وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلاَ تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (68) }**[3].
- قوله تعالى: **{وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ}**[4].
- قوله تعالى: **{سَنُقْرِؤُكَ فَلا تَنسَى(6) إِلاَّ مَا شَاء اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى(7)}**[5].

3– سماع النبي صلى الله عليه وسلم للآية التي أُنْسِيَها من القارئ فيه دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم قد بَلَّغَها إياه قبل ذلك؛ وإلا فمن أين يأت بها القارئ إن لم يكن قد سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم؟!.

4– علماء الإسلام قد قرروا بأن وقوع النسيان من النبي صلى الله عليه وسلم – فيما لا تعلق له بالوحي والبلاغ– جائز بإطلاق وذلك باعتبار بشريته؛ وأما فيما له تعلق بالوحي والبلاغ فإن الله عز وجل قد تكفل بحماية الشريعة وصيانة الوحي؛ لذلك اشترط العلماء لوقوع النسيان فيه شرطين اثنين[6]:

الأول: ألا يكون فيما أمر بتبليغه حتى يُبَلِّغَه، فإذا بلغه فقد يقع منه النسيان.

الثاني: ألا يستمر على نسيانه؛ بل تحصل له تَذَكُّرُه إما بنفسه أو بغيره.

وفي ذلك يقول القاضي عياض رحمه الله: **"وقوله عليه السلام في حديث ابن مسعود: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ»**[7]**، وقوله بعد حديث ذي اليدين: «أَمْ نَسِيتَ»**[8]**؛ حجة لجواز النسيان على النبي صلى الله عليه**

---

[1] سورة الكهف الآية: 73.

[2] سورة الكهف الآية: 63.

[3] سورة الأنعام الآية: 68.

[4] سورة الكهف الآية: 24.

[5] سورة الأعلى الآيتان: 6-7.

[6] ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي (ت 852هـ)، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، دار المعرفة، بيروت، دط، دت، ج9، ص86.

[7] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الصلاة، باب التَّوَجُّهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ حَيْثُ كَانَ، ج1، ص89، رقم الحديث: 401. مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة، ص228، رقم الحديث: 572.

[8] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الأذان، باب هَلْ يَأْخُذُ الإِمَامُ إِذَا شَكَّ بِقَوْلِ النَّاسِ، ج1، ص144، رقم الحديث: 714. مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة، ص 229، رقم الحديث: 573.

وسلم فيما طريقه البلاغ من الأفعال وأحكام الشرع، وهو مذهب عامة العلماء والأئمة والنظار، وظاهر القرآن والأحاديث، لكن شَرَط الأئمة – رضوان الله عليهم– أن الله تعالى ينبهه ولا يُقِرُّه عليه"[1].

وبهذا يتجلى بأنه لا تعارض بين هذا الحديث والقرآن الكريم؛ وأن الطعن فيه بتلك الشبه الواهية لا يزحزحه عن مكانته في الصحة كأحد أحاديث صحيح الإمام البخاري.

الحديث الثاني: عن ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: **"اطَّلَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَهْلِ الْقَلِيبِ فَقَالَ: وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا؟، فَقِيلَ لَهُ: تَدْعُو أَمْوَاتًا!، فَقَالَ: مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لَا يُجِيبُونَ"**[2].

يمكن مناقشة ما ادُّعِي من أوجه مخالفة هذا الحديث للقرآن الكريم؛ من خلال ما أجاب علماء الإسلام ووفقوا به بين ظواهر الآيتين السابقتين وبين هذا الحديث الذي يثبت سماع الأموات، وملخص ذلك فيما يلي[3]:

إن الآيتين اللتين استدل بهما من طعن في صحة هذا الحديث؛ وهي قوله سبحانه وتعالى: **{وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاء وَلا الأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ (22)}**[4]، **{إِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاء إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ (80)}**[5]: قد ذهب جمع من المحققين من أهل التفسير إلى أن معناهما: إنك لا تُسْمِع الكفار الذين أمات الله قلوبهم إسماع هدى وانتفاع؛ لأن الله كتب عليهم الشقاء، فختم على قلوبهم، وعلى سمعهم، وعلى أبصارهم الغشاوة، فلا يسمعون الحق سماع اهتداء وانتفاع[6].

---

[1] القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ)، **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، تح: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، القاهرة، ج2، ص513.

[2] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الجنائز، باب مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ، ج2، ص98، رقم الحديث: 1370.

[3] مجموعة من الباحثين، **موسوعة بيان الإسلام الرد على الافتراءات والشبهات**، دار نهضة مصر، الجيزة، ط1، 2011م، ج10، ص268 وما بعدها. عبد الله عبد الوهاب، **الأجوبة الحسان عن أحاديث يعارض ظاهرها القرآن**، مكتبة العلوم والحكم، الشرقية، دط، 2013م، ص445 وما بعدها.

[4] سورة فاطر الآية: 22.

[5] سورة النمل الآية: 80.

[6] الشنقيطي محمد الأمين بن محمد المختار الجكني (ت1393هـ)، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، دار علم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1426هـ، ج6، ص460.

يقول الإمام أبو عبد الله القرطبي (ت 671هـ) رحمه الله: "**{وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ(22)}**[1]؛ **أي: الكفار الذين أمات الكفر قلوبهم، أي: كما لا تسمع من مات، كذلك لا تسمع من مات قلبه... أي: هم بمنزلة أهل القبور في أنهم لا ينتفعون بما يسمعونه ولا يقبلونه**"[2].

فقوله عز وجل: **{إِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمَوْتَى}**[3]، **{وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ(22)}**[4]؛ المراد بذلك سماع القبول والامتثال، فإن الله جعل الكفار كالأموات الذين لا يستجيبون لمن دعاهم، وكالبهائم التي تسمع الصوت ولا تفقه المعنى، فالميت وإن سمع الكلام وفقه المعنى لا يمكنه إجابة الداعي، ولا امتثال ما أمر به ونهى عنه، فلا ينتفع بالأمر والنهي، وكذلك الكافر لا ينتفع بالأمر والنهي، وإن سمع الخطاب وفهم المعنى؛ كما قال سبحانه وتعالى: **{وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لأَسْمَعَهُمْ}**[5].[6].

ومن القرائن القرآنية الدالة على صحة هذا المعنى؛ أنه جاء بعدَ قولِه تعالى: **{إِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاء إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ (80)}**[7] قولُه سبحانه: **{إِن تُسْمِعُ إِلاَّ مَن يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ(81)}**[8]؛ حيث قابل سبحانه بين الإسماع المنفي في الآية الأولى عن الموتى، وبين الإسماع المثبت في الثانية لمن يؤمن بآياته؛ في دلالة واضحة على أن المراد بالموتى في الآية الأولى موت الكفر والشقاء، لا موت مفارقة الروح للبدن[9].

وبهذا يتبين بأن الحديث لا يخالف معنى الآيتين؛ وإنما يدل – مع أمثاله من النصوص- على أن الأموات يسمعون في الجملة بمشيئة الله عز وجل وقدرته؛ ولا يجب أن يكون سمعهم دائما، بل قد يسمعون في حال دون

---

[1] سورة فاطر الآية: 22.

[2] القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**، تح: بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1427هـ/2006م، ج17، ص371.

[3] سورة النمل الآية: 80.

[4] سورة فاطر الآية: 22.

[5] سورة الأنفال الآية: 23.

[6] ابن تيمية شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت 728هـ)، **مجموع الفتاوى**، دار الوفاء، المنصورة، ط3، 1426هـ/2005م، ج24، ص204.

[7] سورة النمل الآية: 80.

[8] سورة النمل الآية: 81.

[9] الشنقيطي، **أضواء البيان**، ج6، ص461.

حال، كما هو الحال عند الأحياء؛ فإنهم قد يسمعون أحيانا خطاب من يخاطبهم، وقد لا يسمعون لعارض يعرض لهم[1].

الحديث الثالث: حديث ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: **"مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ اللَّهُ..."**[2] الحديث.

يمكن مناقشة ما ادُّعِي من أوجه مخالفة هذا الحديث للقرآن الكريم في النقاط التالية[3]:

1/ أحاديث السنة هي وحي من الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم؛ ومن أهم وظائفها –كما سبق بيانه– تفصيل مجمل القرآن.

وقد وردت آية سورة الأنعام – وهي قوله تعالى: **{وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ}**[4]– بذكر مفاتح الغيب مجملة، وجاء الحديث بتفصيل هذا الإجمال في خمسة أشياء؛ فالواجب هو امتثال هذا التفصيل وقبوله طاعة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم؛ لقوله تعالى: **{وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}**[5].

2/ من المقرر في علوم القرآن أن أفضل طرق تفسير القرآن هي: تفسير القرآن بالقرآن، وكذا تفسير النبي صلى الله عليه وسلم للقرآن[6].

وقد اجتمع هذان النوعان في هذا الحديث؛ حيث فَسَّر النبي صلى الله عليه وسلم آية في كتاب الله بآية أخرى في كتاب الله؛ فالرابط بين الآيتين – آية سورة الأنعام وآية سورة لقمان– ليس اجتهاديا من أحد العلماء حتى يسوغ الاعتراض عليه ومخالفته؛ وإنما هو تفسير توقيفي من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا تجوز مخالفته أو الطعن فيه.

---

[1] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج24، ص204.

[2] تقدم تخريجه.

[3] علي صالح علي مصطفى، **طعون المعاصرين في أحاديث الصحيحين الخاصة بأسباب النزول والتفسير بدعوى مخالفة القرآن – دراسة نقدية–** ، رسالة دكتوراة، كلية الدراسات العليا، الجامعة، الأردنية، 2010م، ص243 وما بعدها.

[4] سورة الأنعام الآية: 59.

[5] سورة الحشر الآية: 7. الشافعي، **الأم**، ج8، ص36.

[6] ابن تيمية شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت 728هـ)، **مقدمة في أصول التفسير**، تح: عدنان زرزور، دار النشر؟، ط2، 1392هـ/1972م، 93.

3/ ليس في الحديث دلالة على أن أمور الغيب محصورة في هذه الخمسة؛ بل هذه الخمس هي أمهات خزائن الغيب، وسائر أمور الغيب الفرعية ترجع إليها. وفي ذلك يقول الإمام ابن عطية (ت546هـ) رحمه الله في تفسير آية سورة لقمان: "**ولن تجد من المغيبات شيئا إلا هذه أو ما يعيده النظر والتأويل إليها**"[1].

فأمور الغيب المفصلة تندرج ضمن هذه الخمس المجملة[2]:

أمور الغيب الأخروية: وحوادث ما بعد الموت تندرج في: **{عِلْمُ السَّاعَةِ}**.

أمور الغيب الدنيوية:

- ما تعلق منها بالجماد مأخوذ من: **{وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ}**.
- ما تعلق منها بالحيوان – ومن ضمنه الإنسان– في مبدئه يندرج في: **{وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ}**.
- ما تعلق منها بأرزاق الخلق وكسبها يندرج تحت: **{وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ}**.
- ما تعلق منها بموت الخلائق وآجالها يندرج تحت: **{وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ}**.

4/ من المعلوم بأن العطف بالواو يفيد الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه، والآية قد جاءت في سياق ذكر اختصاص الله عز وجل بعلم الغيب، فإخراج بعض أنواع علوم الغيب – نزول الغيث وعلم ما في الأرحام– من دلالة السياق فيه إخلال بتماسك الآية وبلاغتها.

5/ لا يلزم تطبق أسلوب آيات القرآن مع أسلوب أحاديث السنة، فالقرآن كلام الله المعجز المتعبد بلفظه، ولا يجوز إنقاص حرف منه أو زيادته أو إبدال كلمة منه بأخرى. وأما السنة فهي وحي من الله تعالى لكن لفظها من النبي صلى الله عليه وسلم؛ فالاهتمام بالمعنى في أحاديثها أكثر من اللفظ.

---

[1] ابن عطية أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الإشبيلي (ت546هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/2001م، ج4، ص356.

[2] المناوي محمد المدعو عبد الرؤوف المناوي (ت 1031هـ)، **فيض القدير بشرح الجامع الصغير**، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1391هـ/1972م، ج5، ص525.

كما أن مجيء لفظ "المطر" في القرآن الكريم للدلالة على العذاب ليس مطردا، وإنما هو أغلبي؛ ويدل عليه قوله تعالى: **{فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ (24)}**[1]، فهو واضح الدلالة على أنهم كانوا يرون السحاب العارض غيثا نافعا طال انتظاره لا عذابا أليما[2].

وبهذا يتضح بأن هذا الحديث لا يعارض آيات القرآن الكريم بحال من الأحوال، وأن الطعن فيه بتلك الشبه الواهية لا يزحزحه عن مكانته في الصحة كأحد أحاديث صحيح الإمام البخاري.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة الموجزة ومن خلال محوريها: النظري والتطبيقي؛ يمكن تسجيل **جملة من النتائج** التي تم التوصل إليها، ومن أهمها:

1/ هناك علاقة تكاملية وارتباط وثيق بين القرآن الكريم وأحاديث السنة النبوية؛ فالسنة إما مؤكدة لأحكام القرآن، أو مفصلة لمجملها، كما قد تستقل بالتشريع فتأتي بأحكام جديدة.

2/ شبهة عرض الأحاديث على القرآن الكريم قديمة الظهور، أدرك العلماء – على مر العصور- خطرها على شريعة الإسلام؛ فتصدوا لها ببيان زيفها ونقد حججها.

3/ النماذج التطبيقية التي تناولتها الدراسة؛ عكست مدى تهافت هذه الشبهة وضعف حججها، وقلة اطلاع أصحابها على علوم الشريعة عموما وبخاصة ما تعلق منها بالتفسير وشرح الحديث.

كما أسجل في ختام هذه الورقة البحثية **بعض التوصيات** من أهمها:

1/ العناية بالدراسات التي تهتم بإبراز العلاقة التكاملية بين القرآن الكريم وأحاديث السنة النبوية؛ لقطع الطريق على المشككين في ذلك.

2/ ضرورة تكثيف البحوث والدراسات الجادة والمتخصصة في مناقشة ونقد مختلف الشبه والطعون في أحاديث السنة النبوية، وبخاصة أحاديث صحيح الإمام البخاري؛ ونشرها وإبرازها.

وصلى الله وسلم وبارك على نبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

[1] سورة الأحقاف الآية: 24.

[2] بن عاشور محمد الطاهر، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، دط، 1984م، ج8، ص237.

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

ابن تيمية شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت 728هـ):

1- **مجموع الفتاوى**، دار الوفاء، المنصورة، ط3، 1426هـ/2005م.

2- **مقدمة في أصول التفسير**، تح: عدنان زرزور، دار النشر؟، ط2، 1392هـ/1972م.

ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي (ت 852هـ):

3- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، دار المعرفة، بيروت، دط، دت.

4- هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة، تح: علي بن حسن عبد الحميد الحلبي، دار ابن القيم: الدمام، ط1، 1422هـ/2001م.

ابن عاشور محمد الطاهر (ت 1973م):

5- **التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، دط، 1984م.

ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري (ت 463هـ).

6- جامع بيان العلم وفضله، تح: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي: القاهرة، دط، دت.

ابن عطية أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الإشبيلي (ت546هـ):

7- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/2001م.

ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت 273هـ).

8- **سنن ابن ماجة**، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، دط، دت.

إسلامبولي سامر:

9- **تحرير العقل من النقل**، مركز ليفانت للدراسات، الاسكندرية، ط3، 2019م.

البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت 256هـ):

10- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسننه وأيامه**، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، 1422هـ.

الألباني محمد ناصر الدين (ت 1420هـ).

11- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي: بيروت، ط1، 1399هـ/1979م.

البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين (ت 458هـ).

12- **السنن الكبرى**، دائرة المعارف العثمانية: الهند، ط1، 1352هـ.

الترمذي محمد بن عيسى بن سورة (ت279هـ):

13- **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي**، تح: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ط2، 1398هـ/1978م.

الحازمي عبد الرحمن بن عبد الله:

14- **نقض المطاعن المعاصرة في متون الصحيحين**، مكتبة الإمام الذهبي، الرياض، ط1، 1443هـ/2023م.

الحطاب أبو عبد الله محمد بن محمد الرعيني المالكي (ت954هـ):

15- **قرة العين لشرح ورقات إمام الحرمين**، تح: أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، 2007م.

خلاف عبد الوهاب (ت 1956م):

16- علم أصول الفقه، مكتبة الدعوة الإسلامية، الاسكندرية، ط8، 2002م.

الدارقطني علي بن عمر (ت385هـ).

17- **سنن الدارقطني**، مؤسسة الرسالة: بيروت، دت.

الزحيلي وهبة (2015م):

18- **الوجيز في أصول الفقه**، دار الفكر، دمشق، ط1، 1419هـ/1999م.

الزركشي بدر الدين محمد بن بهاء الدين الشافعي (ت 794هـ):

19- **البحر المحيط في أصول الفقه**، دار الصفوة، القاهرة، ط2، 1413هـ/1992م.

السبحاني جعفر:

20- **الحديث النبوي بين الرواية والدراية**، دار الأضواء، بيروت، ط1، 1420هـ/2000م.

الشافعي محمد بن إدريس (ت204هـ):

21- **الأم**، تح: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، المنصورة، ط1، 1422هـ/2001م.

الشنقيطي محمد الأمين بن محمد المختار الجكني (ت1393هـ):

22- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، دار علم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1426هـ.

23- **مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر**، دار علم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1426هـ.

الشوكاني محمد بن علي (ت1255هـ):

24- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تح: أبو حفص سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض، ط1، 1421هـ/2000م.

عبد الله عبد الوهاب:

25- **الأجوبة الحسان عن أحاديث يعارض ظاهرها القرآن**، مكتبة العلوم والحكم، الشرقية، دط، 2013م.

القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ):

26- إكمال المعلم بفوائد مسلم، تح: يحي إسماعيل، دار الوفاء، القاهرة.
القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت671هـ):
27- **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**، تح: بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1427هـ/2006م.
كفاح كامل أبو الهنود:
28- **التوظيف الحداثي لآيات المرأة وإشكالياته "جمال البنا نموذجا"**، دار الفاروق، عمان، ط1، 1433هـ/2012م.
مجموعة من الباحثين:
29- **موسوعة بيان الإسلام الرد على الافتراءات والشبهات**، دار نهضة مصر، الجيزة، ط1، 2011م.
مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ):
30- **صحيح مسلم**، بيت الأفكار الدولية: الرياض، دط، 1419هـ/1998م.
المناوي محمد المدعو عبد الرؤوف المناوي (ت 1031هـ):
31- **فيض القدير بشرح الجامع الصغير**، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1391هـ/1972م.
نيازي عز الدين:
32- **دين السلطان**، دار الأهالي، دمشق، ط1، 1997م.

المقالات والرسائل العلمية

الشهري يحي بن عبد الله بن يحي البكري:
1- **مفهوم السنة وعلاقتها بالقرآن**، مقال منشور في مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد: 8، (ذو الحجة: 1430هـ).
علي صالح علي مصطفى:
2- **طعون المعاصرين في أحاديث الصحيحين الخاصة بأسباب النزول والتفسير بدعوى مخالفة القرآن – دراسة نقدية–**، رسالة دكتوراة، كلية الدراسات العليا، الجامعة، الأردنية، 2010م.
هناء عبد الله سليمان ابو داوود:
3- **شبهة عرض السنة على القرآن والرد عليها**، مقال منشور بمجلة: كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: 144، (مارس 2010م).
المشهداني ياسر محمد علي:
4- **الرد الرصين على نيازي عز الدين**، مقال منشور على الشبكة العنكبوتية على الرابط التالي:

https://ejournal.um.edu.my/index.php/JUD/article/download/44.188/17132/144209

المواقع الإلكترونية

الموقع الشيعي: "مركز الإشعاع الإسلامي" على الشبة العنكبوتية، الرابط: https://www.islam4u.com/ar/authors/%D8%A7.